



كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د. احمد راشد

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Modern History of Iraq**

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: عهد الحكم العثماني الاول

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية : **The era of the first Ottoman rule**

عهد الحكم العثماني الاول

خطط العثمانيين العسكرية :

في مطلع ربيع الثاني ٩٤٠ هـ / ١٥٣٣ م أصدر السلطان سليمان القانوني أمره الى الصدر الاعظم ابراهيم باشا بالتوجه على رأس قوة من ٨٠,٠٠٠ رجل الى اذربيجان .ونجح هذا في اخت ارق اذربيجان واستولى على تبريز في تموز ١٥٣٤ م.

ولتحقيق نتيجة حاسمة ضد الصفويين، سار السلطان على رأس جيش في ذي القعدة من السنة نفسها متجها الى تبريز، وفي نهاية ربيع الاول ٩٤١ هـ / ١٥٣٤ م، التقى السلطان بصدرة الاعظم قرب تبريز، ومن هناك تحرك على ارس القوات العثمانية متجها الى السلطانية جنوبي بحر قزوين للقاء طهماسب والاستيلاء على عاصمته قزوين والاجهاز على الدولة الصفوية، ووقع هزيمة كبيرة وماحقة

بالجيش الصفوي بالقرب من نهر (قزل اوزون) في الجنوب الشرقي من اذربيجان، وانفتح الطريق أمامه الى قزوين ولكن ما فشل فيه الشاه من مواجهة الجيش العثماني نجح فيه الطقس وسوء الاحوال الجوية، حيث هطلت الامطار الغزيرة وتساقطت الثلوج واشتد البرد وساءت الطرق فأصبح من العسير سير العربات وجر المدافع، مما أثر كثيراً في نفسية الجنود العثمانيين، فجعل تحقيق الهدف من التقدم أمراً مستحيلاً، فأمر السلطان جيشه بالانحراف نحو بغداد، ويعلق المؤرخ النهروالي عليه بالقول... " : نزلت الثلوج الكثيرة وكأنها الجبال وتوارى الفرس امام السلطان وصار الشاه يخادع ويخاتل فلزم التوجه الى بغداد لصون الرجال."

وسلك السلطان طريق همدان بهدف السيطرة على الطريق التي تربط بغداد بالشمال والشرق، وبذلك قطعت القوات العثمانية امكانية نجده الصفويين لحاميتهم في العاصمة العراقية، وأثر تقاعس طهماسب عن مواجهة الزحف العثماني سلباً في الأمراء الخاضعين له والمنتشرين على الطريق الى بغداد، فاعلنوا خضوعهم للعثمانيين، وعند اقتراب الجيش العثماني من بغداد هرب حاكمها (محمد خان تكلو) بعد أن يئس من وصول الإمدادات اليه وثبت لديه أن الجيش الايراني الرئيس لم يجرؤ على خوض معركة توقف تقدم السلطان في قلب ايران نفسها.

احتلال بغداد وتوطيد السلطة الجديدة :

ودخل الصدر الأعظم بغداد في ٢٤ جمادى الثانية ٩٤١ هـ / ٣١ كانون الأول ١٥٣٤ م، وبعده بيومين دخلها السلطان سليمان وسط مظاهر الابهة والفخامة ،ومن الجدير بالذكر أن السلطان لم يسمح لجيشه بدخول المدينة خوفاً من عدم امكانية كبح جماحهم، وشدد على عدم الحاق الأذى بالأهالي، فكسب رضاهم ، كما سعى الى تعزيز ولاء السكان فقام بزيارات للاماكن المقدسة ورصد الأموال لها، وامر ببعض المشاريع العمرانية ومن اهمها بناء سد ترابي لوقاية كربلاء من الفيضان وتوسيع الترعة المعروفة بالحسينية لجلب المياه العذبة من الفرات اليها فامتدت في الأراضي المحيطة بها البساتين وحقول القمح، وهرع الأعيان وشيوخ القبائل والوفود من مختلف المدن الى بغداد لتقديم ولائهم للسلطان العثماني، كما وصل بغداد الشيخ ارشد ابن أمير البصرة مغامس بن مانع، يعلن انضمام البصرة والحويزة ولورستان الى العثمانيين، وبذلك سيطر العثمانيون على واحد من الطرق التجارية المهمة التي تربط الشرق الأقصى باوروبا، كما سيطروا على الرأس الشمالي للخليج العربي. وترتبت عليهم نتيجة لذلك، مسؤوليات دفاعية جديدة ضد البرتغاليين في منطقة الخليج العربي، فأمر السلطان بإعداد الأسطول العثماني لمنازلة البرتغاليين الذين تزايد نفوذهم في البحار العربية، ثم عين حاكم ديار بكر (سليمان باشا الطويل) والياً على بغداد، وابقى فيها حامية مؤلفة من ١٠٠٠ جندي مزودين بالأسلحة النارية و ١٠٠٠ فارس، وهياً لها تمويناً كافياً للدفاع عنها في حالة تعرضها لهجوم إيراني، وعاد بطريق أنزليجان، واضطر الشاه طهماسب الى طلب الصلح ، ووافق سليمان على الطلب واخلى تبريز مقابل تعهد الشاه بعدم الاعتداء.

الادارة :

بعد أن سيطرت الدولة العثمانية على العراق قسمته على أربع ولايات :بغداد، وفيها ثمانية عشر سنجقاً أو لواء اضافة الى المركز، والموصل، وفيها ستة سناجق، وشهرزور وفيها واحد وعشرون سنجقاً بما فيها القلاع، والبصرة، ولم يكن فيها سناجق لتركيبها العشائري وتجبي ضرائبها بالالتزام . وقد حدثت فيما بعد تبدلات فرعية في هذه التقسيمات .ويرأس الجهاز الحكومي الوالي وغالباً ما يكون برتبة وزير، ولوالي بغداد صلاحيات اوسع مما لولاة الولايات الأخرى، فكان له حق تعيين بعض الموظفين ومصادرة الأموال وهو مسؤول عن الادارة المدنية والعسكرية، وعليه ضمان ولاء ولايته

والمحافظة على أمنها وقيادة الجيش في الحملات العسكرية ويساعد الوالي موظف يعرف باسم كتحدا (خفقت فيما بعد إلى كهية)، وهو يعاون الوالي في الشؤون العسكرية والسياسية وينوب عنه عند غيابه .

اما الدفتر دار فهو المسؤول عن الأحوال المالية بتسجيل إيراداتها ومصروفاتها في سجل خاص .
ويلى الوالي في المكانة الاجتماعية القاضي، فهو مسؤول عن تطبيق العدل والاهتمام بالمسائل الشرعية والاشراف على جمع الضرائب ومراقبة الأسواق، وغالبا ما تكلفه الحكومة المركزية بمراقبة سلوك الوالي، ويساعد القاضي في تنفيذ اوامره موظفان، يلقب الاول ب (صوباشي)وهي رتبة عسكرية وهو بمثابة رئيس للشرطة في وقت السلم وقائد فرقة في وقت الحرب، والثاني يعرف باسم (احتساب أغاسي)أي المحتسب ، وواجبه معاونة الصوباشي والاشراف على تنفيذ الأوامر ومراقبة الأسواق، وبالإضافة الى هذه المناصب هناك :أغا الانكشارية وهو قائد الحامية، و(المكتوبيجي)كاتب الرسائل و(مهردار)حامل الاختام و(خزنة دار)أمين- الصندوق و (احتشامات أغاسي)رئيس التشريفات ، و(روزنامه جي)-كاتب الوقائع اليومية، وغيرهم من الموظفين الاقل مرتبة.
توطيد السلطة :

وكانت كبرى المشكلات التي واجهت الحكم العثماني للعراق في ولايتي شهرزور والبصرة .فالأولى في منطقة الجبال على الحدود مع الدولة الصفوية ولهذا تعرض الحكم العثماني فيها الى الاخطار باستمرار، أما البصرة، فهي تقع في منطقة قبائل شديدة الم ارس، وكانت دائما تنازع سلطات بغداد . وقد أبدى العثمانيون مرونة مع الأسر المحلية المتنفذة التي أعلنت ولاءها ومنها اسرة الشيخ (راشد بن مغامس) التي كانت تحكم البصرة وأقرها السلطان سليمان القانوني في حكمها، كما مر بنا ولكن اجراءات العثمانيين في تثبيت سلطانهم على منطقة البصرة والتحكم بشبكة الطرق التجارية، دفعت اسرة راشد الى الثورة، فكانت هذه الثورة من جهة، ورغبة العثمانيين في السيطرة الفعلية على رأس الخليج العربي، من جهة اخرى، سبب قيام الحملة العثمانية الكبيرة التي وجهت الى البصرة بقيادة والي بغداد (أياس باشا)في ١٥٤٦وسعى القائد العثماني في خلال تقدمه الى اخضاع القبائل المنتشرة بين بغداد والبصرة، ونجح في الحاق الهزيمة بشيخ مشايخ آل قشعم الذي يلقب بشيخ العراقيين أي شيخ الكوفة والبصرة ثم هزم آل مغامس ودخل البصرة حيث ربطها بالحكم العثماني المباشر .

وبانهيار زعامة آل قشعم، برزت زعامة قبيلة المنتفق التي اصبح لها النفوذ فيما بعد، غير أن الاجراءات التعسفية التي اتخذها العثمانيون ادت الى ثورة تزعمها (علي بن آل عليان) كبير مشايخ الجزائر في ٩٥٦ هـ / ١٥٤٩ م وكلف السلطان والي بغداد (تمرد علي باشا) لاختماد الثورة، واصر امره الى والي سيواس (محمد باشا الباطهجي) للتقدم على رأس قوة من الانكشارية للمساعدة في العملية .

وتقدمت القوات العثمانية الى واسط ومنها توجهت الى المدينة (قرب القرنة) مركز ال عليان، وبعد معارك شديدة بين رجال القبائل والقوات المهاجمة، فشل العثمانيون في تحقيق نتيجة حاسمة وبسبب طبيعة المنطقة غير المواتية للحروب النظامية وامام بسالة المقاومة، وجد القائد العثماني تمرد علي باشا، نفسه مجبراً على الانسحاب، وكلفه فشله منصبه، حيث صدر الأمر بعزله وتعيين محمد الباطهجي باشا لمنصب والي بغداد، ولكن الدولة، نظراً لأهمية جنوب العراق ولاسيما البصرة من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية، وخوفاً من استغلال البرتغاليين حلفاء- الصفويين المتربصين عند مداخل الخليج، استمرت في سياستها الهادفة الى اخضاع القبائل واتباع سياسة قمعية شديدة. وقد أدى فشل الأسطول العثماني في صراعه مع البرتغاليين ١٥٥٣ - ١٥٥١ الى اضعاف هيبة العثمانيين في المنطقة، فاستغلت القبائل العربية ذلك المعادة الثورة واستطاع آل عليان في ١٥٥٣ صد حملة عثمانية وقتل عدد من أفرادها

.وتزايدت جرأة القبائل واخذت تهاجم الحامية العثمانية في البصرة بشكل متواصل .واشتدت ثورة آل عليان خطورة في عام ٩٧٥ - ٩٠٤ هـ / ١٥٦٧ - ١٥٦٦ م ، فنظمت الدولة حملة كبرى في ٧٥٦١ اشتركت فيها حاميتا شهرزور والموصل كما أرسلت حوالي ٤٥٠ سفينة مزودة بمئتي مدفع عن طريق (بيرهجك باشا) عبر الف ا رت ، وانيطت قيادة الحملة بوالي بغداد (اسكندر باشا) واستطاع العثمانيون تحقيق بعض النجاح، ولكن رجال القبائل واصلوا المقاومة بأسلوب حرب العصابات وكبدوا القوات العثمانية خسائر كبيرة، فلم يكن من اسكندر الا ان واصل ضغطه وامر ببناء بعض القلاع في المناطق الاستراتيجية لتعزيز الوجود العسكري، ولكنه فشل في احراز نصر حاسم على رجال القبائل . فأمر بقطع اشجار النخيل واتلاف المحصولات التي تعيش عليها القبائل، مما اضطر علي بن عليان الى طلب الصلح لقاء دفع ضريبة الى خزينة البصرة وتسليم أحد أولاده رهينة لدى السلطان، ولكن

الأمن لم يستقر، وظلت الإدارة مضطربة، وقلت واردات الولاية حتى أصبحت لا تكفي لسد نفقاتها، فاضطر الوالي علي باشا إلى تسليم أمور الولاية إلى كاتب الجند (افراسياب بن احمد) سنة ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م لقاء دفع ثمانية اكياس رومية حوالي ٤٠,٠٠٠ (قرش) على ان تستمر الولاية مرتبطة بالدولة العثمانية وتدفع الجارية السنوية للخزينة المركزية، وبذلك تشكلت امارة لا تدين للدولة الا بولاء اسمي إلى أن زالت في ١٦٦٨ م اثر الحملة العثمانية التي قادها والي بغداد (قرة مصطفى) لانتهاء استقلالها .

وقد حققت امارة آل افراسياب في خلال حكمها للبصرة درجة من الرخاء والاستقرار والرفاه يفوق حال مدن العراق الاخرى سادت العراق حقبة من الاستقرار دامت قرابة نصف قرن، تخللها عدد من الاضطرابات في منطقة البصرة نتيجة الثورات القبلية .وقد ادرك سليمان القانوني اهمية العراق وان ضياعه يعني تجدد الاطماع الايرانية في الأناضول .فعمل على التمسك به، وجند في سبيل ذلك امكانات مالية وعسكرية كبيرة تحديا لإيران واصراراً على الوقوف أمام اطماعها .

واصبحت السياسة العثمانية في عهد قوة الدولة تقوم على الحفاظ على الع ارق وعدم التساهل في التنازل عن أي جزء منه .واختار العثمانيون لولاية الع ارق رجالا امتازوا بالجرأة والبسالة جاءوا الى العراق ووراءهم امجاد عريضة في سوح المعارك، وكان لدى قسم منهم كفاءة ادارية، فنشطوا في تأمين النظام داخل المدن، وفي قتال القبائل البدوية خارجها .وصد تدخلات الصفويين عبر الحدود . وشيد بعض أولئك الولاة في بغداد عددا من الجوامع والمدارس من ابرزها جامع المرادية الذي شيده والي بغداد (مراد باشا)كما عمر والي بغداد (سنان باشا جغال زاده)جامع الصاغة او جامع الخفافين، وأعاد بناء التكية المولوية (التي عرفت فيما بعد باسم جامع الأصفية)، كما بني خانا ملاصقا للمدرسة المستنصرية مما دل على ازدهار الحالة الاقتصادية .

وبني (حسن باشا الصوقلي) جامع الوزير في بغداد وهو اول جامع يشيد بالحجر الذي جلب من الموصل عن طريق نهر دجلة، واحيا اجزاء من الأراضي الزراعية، كما وسع الخندق المحيط بسور المدينة وشيد سوقا وخانا .

ونشطت الحياة التجارية نشاطاً ملحوظاً في هذه الحقبة، واصبحت بغداد مركزاً تجارياً مهماً. فقد زارها عدد من الرحالة والتجار الأجانب ودونوا انطباعاتهم عنها. وأشار بعضهم إلى ما فيها من ارصفة للمراكب، وبضائع تباع بأسعار رخيصة، ودار لضرب النقود الذهبية والفضية والنحاسية. ثم أخذ الوضع العام في العراق بالتدهور، وبدأت الفوضى وعدم الاستقرار بالانتشار مع مطلع القرن السابع عشر، وكثرت الحركات الانفصالية، فاستغلها الصفويون المتربصون بالعراق لغزوه. وترجع هذه الحالة إلى الوهن الذي دب في أوصال الدولة العثمانية نفسها منذ أواخر القرن السادس عشر نتيجة لعوامل داخلية وخارجية متشابكة، منها: ضعف شخصيات السلاطين وتضاؤل قدرتهم وقابلياتهم، وفساد الجهاز الإداري والعسكري، وتمردات الانكشارية، وتدخل الحريم في شؤون الدولة، والازمة الاقتصادية المتمثلة في هبوط قيمة العملة. وتزايد قوة أعداء العثمانيين في أوروبا ولاسيما روسيا والامبراطورية الرومانية المقدسة .

فأدت هذه الحالة إلى الاستهانة بهيبة الدولة في مختلف أرجاء البلاد، وظهرت حركات انفصالية في ولاياتها البعيدة، ومنها العراق حيث حاول أحمد الطويل في بغداد وابنه محمد الطويل وأخوه مصطفى الطويل الاستقلال وقد رافق ذلك انقسام داخلي وهجمات إيرانية لاحتلال بغداد، إلا أن خطر هذه المحاولات كانت محاولة بكر صوباشي لأنها أدت إلى احتلال الصفويين بغداد ومناطق أخرى من العراق في ١٦٢٣ م .